

مكتب المجلس: إضافة لغة الإشارة لنقل الجلسات

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرووق الغانم وحضور أعضاء المكتب. وقال أمين سر المجلس النائب د. عودة الرويعي في تصريح صحفي عقب الاجتماع أن المكتب وافق على اقتراح النائب عسكر العنزي بشأن إضافة لغة الإشارة للنقل المباشر أو الحي لجلسات مجلس الأمة لذوي الإعاقات التي تستدعي وجود هذه اللغة، وقرر عرض المقترح على الجهات المختصة. وأضاف أن مكتب المجلس بحث

أيضا بعض الأمور المتعلقة بطلب مجموعة من الموظفين الإحالة إلى التقاعد وشمولهم بقرارات سابقة، مبينا أنه تم تكليف المجلس بنقاش هذا الأمر والتوسع فيه من النواحي القانونية والإدارية والإجرائية. وأشار الرويعي إلى مناقشة المكتب لكثير من القضايا المتعلقة بالإشراف الإداري، وخصوصا ما يتعلق ببعض الشكاوى الموجودة، وتكليف بعض أعضاء المجلس بمتابعة هذه الأمور. وذكر أن الاجتماع تطرق إلى جدول أعمال الجلسات القادمة وبعض

القضايا المتعلقة بالاستجواب المقدم إلى بحث ميزانية المجلس التي سيخصص لها اجتماع قادم لمناقشتها بشكل تفصيلي من قبل المختصين والموظفين. وقال الرويعي إن الاجتماع تناول بعض الأمور المتعلقة بجدول أعمال الجلسات وتعترض بعضها مع مهام خارجية خاصة بالنسبة للبرلمانيين العربي والدولي، مشيرا إلى نشاطهما وازدحام جدول أعمالهما خلال شهري مارس وأبريل.



الرئيس مرووق الغانم مترسا اجتماع مكتب المجلس

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

«البيئة»: تعهدات حكومية بالانتهاء من قضية «صباح الأحمد السكنية» خلال شهرين



د. محمد الحويلة

قررت لجنة شؤون البيئة البرلمانية خلال اجتماعها أمس المخصص لمعالجة الوضع البيئي في مدينة صباح الأحمد، وضع خطة طارئة وعاجلة لمعالجة مشكلة تكون بحيرات الصرف الصحي في المدينة. وقال مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح للصحافيين بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. نجنا بوشهري وممثلين عن وزارتي الصحة والأشغال وهيئة البيئة.

وأكد د. الحويلة التزام الجميع بالمقاييس بيئيه في معالجة المشكلة من خلال الحلول المؤقتة التي تتمثل في سحب البحيرات ووضعها في خزانات ونقلها إلى الهيئة

ولفت د. الحويلة إلى أنه سيتم إنشاء محطة في أم الهيمان من أجل معالجة هذه البحيرات، وبناء البنية التحتية لتوفير الخدمات لمدينة صباح الأحمد وأيضا المناطق الجديدة التي ستبنى في المستقبل. وأشار إلى أن الجهات الحكومية ستعقد اجتماعات من خلال لجنة الخدمات في مجلس الوزراء لوضع حلول دائمة للمشكلة ابتداء من يوم الأحد المقبل، مشددا على ضرورة مشاركة جميع الجهات المعنية لمعالجة الوضع الحالي. وأكد أن الزيارات الميدانية ستستمر من قبل لجنة شؤون البيئة لمتابعة جميع الاحتياجات الأساسية للمدينة، مشددا على التزام اللجنة بالاستمرار في السعي لمعالجة هذه المشكلة بشكل نهائي.

العاملة للزراعة للاستفادة منها، أو ردمها بشكل نهائي تجنباً لتعرض المواطنين لأي تأثيرات سلبية. ولفت إلى أن الفريق الحكومي طلب شهرين لتكون هناك حلول على أرض الواقع، وأنه تعهد بالانتهاء من محطة أم الهيمان للصرف الصحي خلال 3 سنوات.

عاشور طالب وزير الصحة بإصدار لائحة قانون الصيدلة «المرأة والأسرة» تؤجل حسم قانون العنف الأسري إلى اجتماعها المقبل



صالح عاشور

أجلت لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية خلال اجتماعها أمس حسم قانون العنف الأسري إلى الاجتماع المقبل، وذلك لوضع جدول مقارنة بين القانون الأصلي المقترح جديد قدمه أحد النواب. وقال رئيس لجنة الأسرة البرلمانية النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع للجنة تم فيه بحث قانون العنف الأسري المتوافق عليه بين الحكومة واللجنة.

وأضاف أنه تمت مناقشة مواد هذا القانون كاملة، إلا أنه بسبب تقديم أحد النواب اقتراحا جديدا مشابها تم تأجيل حسم القانون إلى الاجتماع المقبل لوضع جدول مقارنة بين القانون الأصلي والاقتراح المقدم الجديد ويبحث مادة مادة ومن ثم صياغة التقرير النهائي ورفعها إلى مجلس الأمة. وبين عاشور أن قانون

العنف الأسري يحثي على عقوبات تتفاوت بحسب نوعية العنف إن كان لفظيا أو جسديا أو جنسيا أو اقتصاديا وتتراوح العقوبات بين سنة و3 سنوات. وفي موضوع آخر، قال

الصحة بالإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون وتطبيقه بصورة كاملة بعيدا عن المصالح. وأشار إلى أن التردد في تطبيق القانون يحمل الوزير المسؤولية السياسية، خصوصا ان الصيادلة الكويتيين ينتظرون هذا القانون الذي يساهم في رفع نسبة الصيادلة الكويتيين في الصيدليات التي أكثر من 10٪. وأفاد بأن جمعية الصيادلة زدوتنا باسم 70 صيدليا مستعدون للعمل في الصيدليات، كما تم تزويدنا من قبل (دعم العمالة) بنسبة الصيادلة الكويتيين التي ستزيد بعد تطبيق هذا القانون. كما طالب عاشور موردي الأدوية بتطبيق الأسعار الموحدة للأدوية مع دول الخليج والبعد عن قانون الصيادلة الذي لا يمت لهم بصلة.

«التعليمية»: آلية للتحقيق في وفاة البلوشي



د. خليل عبدالله

حددت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس الاثنين آلية التحقيق في قضية وفاة الطالب عيسى البلوشي، وقررت بدء التحقيق الأسبوع المقبل، على أن يكون تقريرها النهائي جاهزا خلال شهر واحد. وأوضح مقرر اللجنة النائب د. خليل عبدالله في تصريح صحفي أنه سيتم استدعاء المعنيين بهذه القضية على مرحلتين بدءا من اجتماع الإثنين المقبل، مبينا أن المرحلة الأولى

تشمل استدعاء المعلمة ومديرة المدرسة ومشرفة الجناح ومن يمثل أولياء أمر الطالب وأسرتهم. وأضاف أن المرحلة الثانية سيتم فيها استدعاء المسؤولين في وزارة التربية بدءا من مدير المنطقة التعليمية والوكيل المساعد للتعليم العام ووكيل الوزارة ووزير التربية. وشدد عبدالله على أن من تطلبه اللجنة من المسؤولين للتحقيق معه ملزم دستوريا بالحضور أمامها والرد على

أقرت تنظيم الطعون على مرسومي حل مجلس الأمة والدعوة للانتخابات التشريعية» تنجز تقريرها بشأن «تعارض المصالح»



لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها أمس، الاقتراحات المتعلقة بقانون تعارض المصالح، والتعديلات المقدمة على قانون محكمة الأسرة، ووافق على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن النائب فراج العريبي بناء على طلبه. وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت الاقتراحات المتعلقة

بقانون تعارض المصالح، مبينا أن اللجنة استمعت إلى رأي الحكومة ورأي النواب مقديم الاقتراحات. وأكد أن اللجنة أنجزت هذا الأمر وسيدرج على جدول أعمال جلسة الغد، متنبيا أن بيت المجلس في القانون في الجلسة المقبلة وفق ما توصلت إليه اللجنة بما يحقق المصالح العام. وبين أن اللجنة درست التعديلات المقامة على قانون محكمة الأسرة فيما يتعلق بالتمييز، متسائلا: «هل للأفراد طلب التمييز في كل الأحكام أم لا؟»

وأوضح أن اللجنة تقدمت باقتراح «يمسك البعض من النصف»، بحيث إن هناك قضايا يجب أن تستبعد من التمييز مثل الحصانة والنقطة والرؤية وغيرها من القضايا المتجددة يستطع الشخص أن يرفعها بعد سنة. وتساءل السبيعي: لماذا يذهب الشخص إلى التمييز طالما يستطيع أن يياشرها في الاستئناف حتى ولو بعد عام؟ وقال إن اللجنة استبعدت قضايا الطلاق والنقطة والحصانة والرؤية من التمييز واقتصر التمييز على حالات الوصية والمواريث لأن بها أموال الناس. وأضاف: «لو فتحنا التمييز لكل هذه القضايا قضينا على

الطعن على مرسوم الدعوة إلى الانتخابات ورسوم الحل خلال 10 أيام وليس 60 يوما، على أن تفصل المحكمة الدستورية في القضية قبل الموعد المحدد للعملية الانتخابية بعشرة أيام، حتى يكون هناك استقرار في المجالس». وتمنى السبيعي أن يصوت على القانون في جلسة الغد، داعيا الحكومة إلى أن تتعاون في هذا الأمر. وأكد السبيعي أن مجلس القضاء رفض هذا الاقتراح بذريعة أن ما حدث حالة فردية، بالرغم من أن الحكومة هي من قننت ذلك الأمر والحكمة الدستورية هي من بسطت رقبتها على مرسوم الدعوة للانتخاب وقال إن المدد من شأنها أن تدفع نحو استقرار الأوضاع السياسية، والاقتراح يتماشى مع العقل والمنطق والدستور أيضا. وفيما يتعلق بفترة الطعون الانتخابية، قال السبيعي إن لديه اقتراحا سيقدمه خلال أيام يقضي بإمكانية كل مرشح خلال 48 ساعة أن يحصل على كشف تفصيلي من (الدخلية، بنتائج المرشحين وعدد الأصوات في كل الصناديق مقابل رسم 1000 أو 2000 دينار. وأضاف: وبعد 3 أيام يقرر الطعن من عمده وإذا قرر الطعن يجب على



غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

اعتذار

إخواني وأخواتي أبناء الكويت الكرام...

كنت ومازلت . بفضل الله . كما عهدتموني فخورا فيما قدمته في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طوال 12 عاما متصلا، خادما كافة المتعاملين في هذا المجال، عاملا بكل تفاني في محاولة تطوير النشاط التجاري والإقتصادي لبلدنا الحبيب، ساعيا إلى ازدهار وطننا الغالي ونهضته في محيطه الخليجي ودائرته العربية وارتباطه الإسلامي، ومشاركة العالمية. واليوم إخواني وأخواتي الاعزاء أبناء الكويت وأنا اتخذ قرارا بترك منصب كعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وعدم الترشح لدورة جديدة، فقد جاء ذلك انطلاقا من رغبتني الصادقة في إفساح المجال للدماء الجديدة القادرة على العطاء والتطوير وتمكينها من خدمة بلادها في هذا المجال الحيوي.

أخواني، الاعتذار عن الاستمرار هو من أهم شروط صحة ونقاء وصفاء العمل التطوعي، وإلا أصبح غطاء لاحتكار المناصب ووسيلة لمنع الكفاءات الكويتية العظيمة من حقها في الإدارة، بل والأهم أن استمرار ذات الفكر الإداري لسنوات طويلة حصرنا في أشخاص دون تغيير، مؤداه عدم ملاحظة التطورات الهائلة التي تتسارع في عالمنا تجاريا وإقتصاديا وصناعيا، والذي كان جزء من مسؤولية تتحملها بلدنا الحبيب في اختلال اقتصادنا الوطني يوما بعد آخر.

وأختم بما بدأت به بالشكر لجميع من أزرنا ودعمنا خلال ثلاث دورات سائلا الله عز وجل ازدهارا ونهضة للكويت الحبيبة تحت قيادة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

ابنكم

خالد عبد الرحمن عبدالعزيز المضاحكة
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت